Journal of Al-Muqaddimah, Vol. 10 (2), 2022, 13-34
https://doi.org/10.22452/muqaddimah.vol10no2.2

الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في السعودية

(Regulatory Framework for Islamic Microfinance in Saudi Arabia)

Oussama Mohamed Al-Ansary[*] , Mohammad Taqiuddin Mohamad[**]
Mohd Shahid Mohd Noh[***]

Abstract

The research examines the regulatory framework for Islamic microfinance in Saudi Arabia. The research aims to review the government supervisory and regulatory authorities for Islamic microfinance in Saudi Arabia, and to identify the most prominent regulations related to this sector. The research used a descriptive analytical approach, relying on tools for collecting and analyzing qualitative data such as interviews with Islamic microfinance relevant parties, analysis of related reports and documents, as well as benefiting from published reports from the relevant authorities. The research reached a number of findings, including the link between Islamic microfinance and the support of micro-enterprises with the targets of Saudi Vision 2030, the existence of several government supervisory and regulatory authorities for microfinance in Saudi Arabia that work closely to achieve the vision's targets, such as the Saudi Central Bank and the Social Development Bank, the issuance of numerous regulations related to microfinance in Saudi Arabia, and the existence of two types of Islamic microfinance in Saudi Arabia, including the developmental microfinance led by the Social Development Bank, and the commercial Islamic microfinance through banks and financial institutions supervised by the Saudi Central Bank.

Keywords: *Saudi Arabia, microfinance, supervisory, regulatory framework, regulations*

ملخص البحث

يتناول هذا البحث الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر الإسلامي في المملكة العربية السعودية. ويهدف البحث إلى استعراض الجهات الحكومية الإشرافية والمنظمة للتمويل الأصغر الإسلامي في السعودية، والتعرف على أبرز التشريعات والأنظمة ذات الصلة بهذا القطاع. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على أدوات وتقنيات جمع وتحليل البيانات النوعية كالمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة، وتحليل التقارير والمستندات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من التقارير المنشورة من الجهات ذات العلاقة. وتوصل البحث لعدد من النتائج شمل ارتباط التمويل الأصغر الإسلامي ودعم المشاريع متناهية الصغر بمستهدفات رؤية 2030، ووجود عدد من الجهات الحكومية الإشرافية والمنظمة للتمويل الأصغر في السعودية والتي تعمل بشكل وثيق لتحقق مستهدفات الرؤية مثل البنك المركزي السعودي وبنك التنمية

[*]Oussama Mohamed Al-Ansary, Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. Email: c11o@hotmail.com
[**] Mohammad Taqiuddin Mohamad (PhD), Associate Professor, Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. Email: m.taqiuddin@um.edu.my
[***] Mohd Shahid Mohd Noh (PhD), Senior Lecturer, Department of Shariah and Economics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. Email: shahid82@um.edu.my

الاجتماعية، وصدور العديد من الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بالتمويل الأصغر في السعودية، ووجود نوعين من التمويل الأصغر الإسلامي ويشمل التمويل الأصغر التنموي الذي يقوده بنك التنمية الاجتماعية، والتمويل الأصغر الإسلامي التجاري من خلال البنوك والمؤسسات المالية التي يشرف عليها البنك المركزي السعودي.

الكلمات المفتاحية: السعودية، التمويل الأصغر، الجهات الإشرافية، الإطار التنظيمي، واللوائح

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن استنّ بسنّته واهتدى بهديه إلى يوم الدّين.

يساهم التمويل الإسلامي –خاصة التمويل التنموي– في الشمول المالي وتنمية المجتمعات وإيصال الخدمات المالية للفئات الأقل نفاذا في المجتمع كما يساهم التمويل الأصغر الإسلامي بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تهدف إلى استدامة سبل العيش وتحسين نوعية حياة الإنسان وتلبية احتياجات الأجيال القادمة، أذ أن العلاقة المباشرة بين التنمية المستدامة والتمويل الإسلامي تسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة البطالة والفقر، وكذلك زيادة وتنويع الاستثمار لتلبية احتياجات الأفراد[1]. وتختلف النماذج المستخدمة والخدمات المقدمة باختلاف فئات العملاء المستهدفين.

وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي خدماتها لعملائها المختلفين بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحسب الممارسات العالمية تتنوع الجهات ذات العلاقة بالتمويل الأصغر الإسلامي لتشمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الحكومي. وتلعب الجهات الحكومية دورا مهما في تفعيل التمويل الأصغر من خلال الاشراف والتنظيم، فهي تشارك بشكل كبير ومباشر وغير مباشر في قطاع التمويل الأصغر، وقد تشارك في تقديم الخدمات من خلال الهيئات التي تعمل على دعم برامج ومبادرات الاستدامة والحد من الفقر وتمكين أفراد المجتمع[2]، مثل مجلس التنمية الريفية في بنغلاديش (BRDB)[3] وبنك التنمية الاجتماعية في السعودية والذي يقدم مجموعة من منتجات التمويل الاجتماعي التي تستهدف الفئات الضعيفة وذوي الدخل المنخفض من خلال دعم برامج لتقديم تمويل صغير يساعد المستفيدين

(1) سارة بوضياف؛ عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2018، 89-104. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75519

(2) Neema Mori. Roles of stakeholders in strategic decision-making of microfinance organizations. International Business & Economics Research Journal, 2010, 9.7: 51-64.

(3) Syed Ahmad. Microfinance in Bangladesh: A Case Study on Islamic Microfinance, Istanbul University, Thesis for Master of Business Administration, 2020, 32-41

لمواجهة التحديات والالتزامات لتغطية احتياجاتهم الأساسية سواء كانوا أسرا أو أفرادا[4].

قدمت المملكة رويتها للعالم في عام 2016 والتي تستهدف بشكل رئيس لإحداث تغيير كبير في عدد من المجالات والتي يأتي من ضمنها الانتقال من الرعوية للتمكين، وشملت البرامج التنفيذية لتحقيق رؤية 2030 العديد من الأهداف مثل زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، بالإضافة للأهداف المرتبطة بالتنمية المجتمعية مثل زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق[5]. وقد ظهر بشكل جلي خلال جائحة كورونا أهمية الإطار التنظيمي والدور الكبير الذي يلعبه في التخفيف من الآثار من خلال المبادرات التي تحد من تأثير الجائحة على الاقتصاد والمنشآت خاصة متناهية الصغر منها والتي تشكل النسبة الأكبر من المنشآت، وقد استطاعت الإجراءات التي اتخذتها السعودية خلال الجائحة في دعم استثمارية الأعمال وتخفيف وطأتها وتأثيرها في الناتج المحلي السعودي.

إن عدم انفتاح القطاع البنكي في تمويل المنشآت متناهية الصغر يبرز الحاجة للبرامج الحكومية الداعمة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، لذلك تلجأ البرامج الحكومية لدعم أصحاب المشاريع من خلال تقديم برامج تمويلية خاصة بالشراكة مع الجهات التمويلية فعلى سبيل المثال تم انشاء بنك التنمية الاجتماعية وبنك المنشآت وبرنامج كفالة كبرامج حكومية داعمة تقدم تمويل تنموي، كما تقوم الجهات الحكومية الداعمة بدعم انشاء حاضنات الاعمال وتوفير الدعم والتدريب والاستشارات مثل برامج الاستشارات التي تقدمها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبرامج التدريبية والتأهيلية التي يقدمها مركز دلني للأعمال.

وتسعى الجهات الحكومية بشكل كبير لتمكين الفئات الاقل فرصا وتعمل على نقلهم من مرحلة الاحتياج لمرحلة الاكتفاء ثم مرحلة الانتاج مثل دعم برامج الأسر المنتجة وأصحاب المشاريع والحرف من خلال تقديم برامج متخصصة لهم تشتمل على توفير التمويل والتأهيل والتدريب والدعم.

وتُظهر تجارب التمويل الأصغر الرائدة أن تفعيله بصورة صحيحة سيلعب دورا مهما ضمن الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لأصحاب المشاريع متناهية الصغر خاصة لمساعدة الفقراء على إدارة حياتهم المالية، فهو عامل مهم في الاقتصاد من خلال الحد من الفقر وزيادة الشمول المالي وزيادة الدخل الفردي والأسري وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة[6].

---

(4) موقع بنك التنمية الاجتماعية، التمويل الاجتماعي، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans

(5) موقع رؤية 2030: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps

(6) محمد مسعودي؛ وحليس عبد القادر. تجارب التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2019، المجلد 20، العدد 1، ص 37-56.

ولدراسة الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر الإسلامي في المملكة العربية السعودية تم استخدام المنهج الوصـــفي التحليلي بالاســـتناد إلى أدوات وتقنيات جمع وتحليل البيانات النوعية من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من ذوي العلاقة بموضوع البحث والاطلاع على الأنظمة والتشريعات في المركز الوطني للوثائق والمحفوظات وتحليل التقارير والمســتندات ومراجعة عدد من الدراســات الســابقة المتعلقة بموضــوع البحث، كما تم الاســتفادة من التقارير المنشــورة من الجهات ذات العلاقة مثل وثيقة رؤية 2030 وتقارير البنك المركزي السعودي وبنك التنمية الاجتماعية وغيرها.

المبحث الأول: الجهات الاشرافية ذات العلاقة بالتمويل الأصغر الإسلامي في عدة دول إسلامية

حققت دول جنوب وجنوب شــرق آســيا نجاحات واضــحة وقطعت شــوطا كبيرا في تفعيل قطاع التمويل الأصــغر من خلال تضــمينه في المبادرات التنموية، ليصــبح التمويل الأصــغر مورداً مهما لتمويل المشــاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لفئات المجتمع الضعيفة كالفقراء ومحدودي الدخل.

ولا يزال قطاع التمويل الأصـــغر المتوافق مع الشـــريعة بحاجة لمبادرات وجهود صـــادقة تتواكب مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية؛ إذ يتواجد التمويل الأصغر الإسلامي في أكثر من عشرين دولة مع حصة قليلة مقارنة مع التمويل الأصغر التقليدي(7).

المطلب الأول: نبذة عن التمويل الأصغر الإسلامي والجهات الاشرافية في بنغلاديش

يعد التمويل الأصغر أحد مكونات الاقتصاد المهمة في بنغلاديش، فهي من أوائل البلدان التي تبنت التمويل الأصغر الحديث من خلال مبادرات بنك جرامين في عام 1976(8)، وحقق التمويل الأصغر في بنغلاديش نجاحًا كبيرًا على مدار العقود الثلاثة الماضية(9). وقد ساهم التمويل الأصغر في التقدم الملحوظ لبنغلاديش في الحد من الفقر خلال العقود الماضية، ويضم قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في بنغلاديش ستة بنوك إسلامية، وعشرين مؤسسة، ومن بين مقدمي التمويل الأصغر الإسلامي في بنجلاديش البنوك التجارية مثل

(7) حبيب أعطية؛ وعبد الكريم قندوز. دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، العدد 170، 19-26.

(8) Nik Nur Azmi; and Mohamed Thaker. Literature Survey on Islamic Microfinance. Global Review of Islamic Economics and Business 2020, 8.1: 023-033.

(9) Savas Alpay; and Mohamed Haneef. Integration of Waqf and Islamic microfinance for poverty reduction: Case studies of Malaysia, Indonesia and Bangladesh, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) and International Islamic University Malaysia (IIUM), 2015, 10-15.

البنك الاجتماعي الإسلامي المحدود، وبنك بنغلاديش الإسلامي المحدود (IBBL)، والذي يعتبر أكبر مزود للتمويل الأصغر الإسلامي، بحصة 80% من سوق التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد[10].

تخضع البنوك المقدمة للتمويل الأصغر الإسلامي لإشراف البنك المركزي، بينما تشرف هيئة تنظيم الإقراض الأصغر (MRA) على المنظمات غير الحكومية المقدمة للتمويل الأصغر، وهي هيئة حكومية لتعزيز التنمية المستدامة لقطاع التمويل الأصغر وخلق بيئة ملائمة لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال رصد مراقبة التمويل الأصغر والإشراف على المنظمات، وقد تم انشاء الهيئة في عام 2006 بهدف ضمان الشفافية والمساءلة لمقدمي خدمات التمويل الأصغر، ويلزم حصول المنظمات غير الحكومية على موافقة الهيئة لتقديم خدمات التمويل الأصغر، وحتى يونيو 2019، أصدرت الهيئة تراخيص لـ 842 مؤسسة تمويل[11].

ويعتبر بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود (IBBL) من أكبر مقدمي خدمات التمويل الأصغر الإسلامية في بنغلاديش. وتتمثل الأهداف الرئيسية في توفير فرص الاستثمار في الزراعة والأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية؛ وتوفير التمويل (خاصة للشباب الريفيين العاطلين عن العمل وفقراء الريف) لخلق فرص العمل الحر وتوليد الدخل لسكان القرى ؛ والحد من الفقر الريفي باتباع نهج التنمية الريفية المتكاملة ؛ ونشر مرافق استثمار آبار مياه الشرب المأمونة ، مع مراعاة عدد المساكن في المناطق الريفية ؛ تقديم الخدمات التعليمية والصحية للأشخاص المحتاجين.

المبحث الثاني: نبذة عن التمويل الأصغر الإسلامي والجهات الاشرافية في إندونيسيا

إندونيسيا أكبر دولة إسلامية وقد ظهر التمويل الأصغر الإسلامي لأول مرة في التسعينيات في عام 1991[12]. وتلعب المؤسسات الإسلامية دورا بارزا في تعزيز التنمية الاقتصادية والمجتمعية؛ من خلال دعم النمو للمشاريع الصغيرة وتعزيز الاقتصادات القائمة على الأسرة في المناطق الريفية والتي لا توجد فيها بنوك رسمية؛ إذ تتركز المؤسسات المالية الرسمية في المناطق الحضرية[13].

(10) Syed Ahmad. Microfinance in Bangladesh: A Case Study on Islamic Microfinance, Istanbul University, Thesis for Master of Business Administration, 2020, 32-41

(11) NGO-MFIs In Bangladesh, A Statistical Publication, Microcredit Regulatory Authority, June 2019. https://drive.google.com/file/d/1MeFJ2Pfi5rzCZ8Tu3-CKFeVVvXfCiau1/view

(12) Hans Seibel; and Wahyu Agung. Islamic microfinance in Indonesia. University of Cologne, Development Research Center, Working Paper, 2006. http://hdl.handle.net/10419/23656

(13) Savas Alpay; and Mohamed Haneef. Integration of Waqf and Islamic microfinance for poverty reduction: Case studies of Malaysia, Indonesia and Bangladesh, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) and International Islamic University Malaysia (IIUM), 2015, 10-15.

ويضم قطاع التمويل الإسلامي في إندونيسيا كل من البنوك التجارية الإسلامية، وبنوك التمويل الشعبي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (BPRS)، والتعاونيات المالية الإسلامية، وتشرف هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا (OJK) على البنوك التجارية والبنوك الريفية، أما التعاونيات المالية الإسلامية فليست جزءًا من القطاع المالي الرسمي، ولكن يتم الحاقهم بالقطاع المالي شبه الرسمي والقطاع المالي غير الرسمي بحسب حصولهم على الترخيص من عدمه، وتشرف على الجهات المسجلة وزارة التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14].

وتضم التعاونيات الإسلامية كل من بيوت المال والتمويل (BMT) وبيوت التمويل المحمدية (BTM). بالإضافة لبنك رعية إندونيسيا (BRI) أحد مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة في العالم. وتعد بيوت المال والتمويل منظمات اقتصادية غير حكومية تركز على تطوير التعاون والاستثمار لتطوير سياسات الحد الأدنى وتخفيف حدة الفقر من خلال نظام تقاسم الأرباح والخسائر[15].

ويعد بيت المال والتمويل في إندونيسيا (BMT) جزء من المؤسسات المالية غير الحكومية الفعّالة التي تقدم خدمات التمويل الأصغر، وتقدم بيت المال والتمويل حسابات التوفير والودائع بطرق مرنة تنتشر بشل واسع أكثر من بنك التمويل الشعبي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (BPRS) [16].

نظرًا لعدم وجود قاعدة قانونية محددة تنظم بيت المال والتمويل؛ لا تعمل جميعها ككيان قانوني ويمكن لها اتباع تنظيم التعاونيات أو مجموعة العمل الذاتي (SHG)، فإذا اعتبر بيت المال والتمويل تعاونية، فإنه يتم تنظيمها بموجب قانون التعاونيات ويتم تسجيلها في وزارة التعاونيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما إذا تم إنشاء بيت المال والتمويل كمجموعة عمل ذاتي، فإنه سيعتبر تنظيم يشمل مجموعة من الأشخاص بدون قاعدة قانونية تنظمها[17]، ووفقا لذلك لا يندرج بيت المال والتمويل في إندونيسيا ضمن النظام المصرفي لذلك لا تلتزم باللوائح المصرفية ويمكن عدها ضمن القطاع المالي شبه الرسمي أو غير الرسمي، وتعمل وفق نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية بدعم من الدولة أو البنوك أو التعاونيات الإسلامية[18].

(14) Taufik Akbar and Siti Nabiha. Performance of Islamic Microfinance Banks: The Case of a Developing Country. in FGIC 2nd Conference on Governance and Integrity 2019, KnE Social Sciences, 2019, pages 268–288. DOI 10.18502/kss.v3i22.5056

(15) Hartomi Maulana, Dzuljastri Abdul Razak, and Adewale Abideen. Factors influencing behaviour to participate in Islamic microfinance. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2018, 11.1, 109-130.

(16) Savas Alpay; and Mohamed Haneef. Integration of Waqf and Islamic microfinance for poverty reduction: Case studies of Malaysia, Indonesia and Bangladesh, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) and International Islamic University Malaysia (IIUM), 2015, 10-15.

(17) Adnan, Muhammad Akhyar, and Shochrul Rohmatul Ajija. The effectiveness of baitul maal wat tamwil in reducing poverty: The case of Indonesian Islamic microfinance institution. Humanomics, 2015, 31.2, 160-182.

(18) Nik Nur Azmi; and Mohamed Thaker. Literature Survey on Islamic Microfinance. Global Review of Islamic Economics and Business 2020, 8.1: 023-033.

المبحث الثالث: نبذة عن التمويل الأصغر الإسلامي والجهات الاشرافية في ماليزيا

تعمل ماليزيا على دعم التمويل الأصغر ضمن جهود التنمية المستدامة في البلاد، وقد وضع البنك المركزي الماليزي استراتيجيات وسياسات مختلفة لدعم هذا القطاع[19]، تهدف بعض هذه الاستراتيجيات إلى ضمان الشمول المالي حيث يلبي القطاع المالي الاحتياجات عبر جميع شرائح المجتمع، وممارسة عادلة ومنصفة مع المستهلكين المتمكنين والمتعلمين[20]. ويتم دعم وتمويل برامج ومبادرات التخفيف من حدة الفقر في الغالب من قبل الحكومة ومعظم مؤسسات التمويل الأصغر في ماليزيا اداءها جيد فيما يتعلق بالتشغيل[21].

وينقسم مقدمي خدمات التمويل الأصغر في ماليزيا إلى أربع فئات رئيسية، وهي مؤسسات التمويل الأصغر، والمؤسسات المالية التعاونية، والمؤسسات المالية التنموية، والبنوك التجارية التي لديها برامج للتمويل الأصغر. ويشرف على المؤسسات المالية الرسمية البنك المركزي، ومن مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في ماليزيا أمانة إختيار ماليزيا (AIM)، ومنظمة المشاريع المتقدمة (YUM)، والصندوق الاقتصادي لمجموعة رواد الأعمال الوطنية، وبنك رعية (BRM) والذي يعد مؤسسة مالية تنموية.

وتخضع كل من منظمة المشاريع المتقدمة، والصندوق الاقتصادي لمجموعة رواد الأعمال الوطنية للاشراف الحكومي، بينما تعد أمانة إختيار إحدى المنظمات غير الحكومية[22]. تعد أمانة إختيار وبنك رعية الموفران الرئيسيان للتمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا، وقد تأسست أمانة إختيار في عام 1987، بهدف الحد من الفقر من خلال دعم أنشطة العملاء المدرة للدخل[23].

وقد تأسست أمانة إختار ماليزيا (AIM) في عام 1987، ولدعم البرنامج قامت الحكومة بتخصيص بعض الأموال ضمن الخطة الماليزية السادسة في عام 1990 لمساعدة أمانة إختار ماليزيا في تحقيق مهمتها. تُعتبر أمانة إختار ماليزيا أكبر مؤسسة تمويل صغير في ماليزيا وتظل واحدة من المؤسسات الناجحة في التخفيف من الفقر من خلال نظام القروض الصغيرة. وتهدف أمانة اختيار ماليزيا إلى توفير التمويل الأصغر للفئات الضعيفة والمحتاجة في المجتمع الماليزي للحد من الفقر بين الأسر الفقيرة ومنخفضة

(19) حبيب أعطية؛ وعبد الكريم قندوز. دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، العدد 170، 19-26.

(20) Salwana Hassan, Rashidah Abdul Rahman, Nordin Abu Bakar, Rohani Mohd, and Aliyu Dahiru Muhammad. Designing Islamic Microfinance Products for Islamic Banks in Malaysia. Middle East Journal of Scientific Research, 2013, 17, no. 3, 359–66.

(21) Savas Alpay; and Mohamed Haneef. Integration of Waqf and Islamic microfinance for poverty reduction: Case studies of Malaysia, Indonesia and Bangladesh, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) and International Islamic University Malaysia (IIUM), 2015, 10-15.

(22) Nik Nur Azmi; and Mohamed Thaker. Literature Survey on Islamic Microfinance. Global Review of Islamic Economics and Business 2020, 8.1: 023-033.

(23) Salwana Hassan, Rashidah Abdul Rahman, Nordin Abu Bakar, Rohani Mohd, and Aliyu Dahiru Muhammad. Designing Islamic Microfinance Products for Islamic Banks in Malaysia. Middle East Journal of Scientific Research, 2013, 17, no. 3, 359–66.

الدخل في ماليزيا وتوفير تمويل الائتمان الصغير لتمويل الأنشطة التي يمكن أن تزيد الدخل، وتقديم التسهيلات المالية والتوجيه والتدريب المستمر لرواد الأعمال من الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، وتأهيل وتحفيز رواد الأعمال من الفقراء وذوي الدخل المحدود(24).

المبحث الثاني: تطور التمويل الأصغر الإسلامي في السعودية

المطلب الأول: نبذة عن التمويل الأصغر الإسلامي في السعودية

تعد المملكة العربية السعودية أحد أكبر الاقتصادات في المنطقة بصفتها أحد أعضاء مجموعة العشرين(25)، ويوجد فيها عدد من الجهات تقدم خدمات التمويل الأصغر للمستفيدين للاستفادة من الموارد المتاحة لتنمية المجتمع والعمل على سد الفجوات بين مختلف فئاته وأفراده، من خلال الاستفادة من الممكنات لإنشاء مبادرات تعتمد على التمويل الأصغر الإسلامي، حيث أنه أحد الأدوات الحيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ركزت رؤية المملكة العربية السعودية 2030م على تمكين فئات المجتمع والشمول المالي كأحد أهم أهدافها، كما أن المحور الأول من رؤية السعودية يهدف للوصول إلى مجتمع حيوي يوفّر للجميع حياة كريمة وسعيدة، وتعد المشاريع متناهية الصغر من أهم العوامل والأسس الرئيسية في العملية التنموية للبلدان، مما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية باعتبارها تشكل النسبة الأعظم من المشاريع في دول العالم سواءً المتقدمة منها أو النامية، وتعمل الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني لتمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته وزيادة مساهمتهم في الاقتصاد الوطني(26).

يوجد في المملكة العربية السعودية عددًا من الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن بين هذه الجهات الحكومية الاشرافية والممكنة للتمويل الأصغر. وتعنى هذه الجهات بالاشراف والتنظيم وتوفير الدعم المالي والاقتصادي للفئات المستهدفة في المملكة العربية السعودية، من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية وتحفيز الادخار والتمويل.

(24) موقع أمانة إختار ماليزيا، https://www.aim.gov.my/hubungi_kami

(25) موقع مجموعة العشرين: https://www.g20.org/about-the-g20.html

(26) موقع رؤية السعودية 2030: https://www.vision2030.gov.sa/ar؛ وبرنامج التحول الوطني: https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/NTP.aspx

وفي السعودية يوجد نوعين للتمويل الأصغر الإسلامي الذي يستهدف المشاريع متناهية الصغر:

الاول: التمويل الأصــغر التنموي: ويقوم عليه بنك التنمية الاجتماعية الذي يعتبر أحد ركائز التنمية الهامة في تمكين المواطنين ويلعب البنك دورا بارزا في تحقيق أهداف رؤية 2030 وزيادة مشــاركة المنشــآت الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة في الاقتصاد الوطني[27]، ويستهدف التمويل التنموي فئة محددة من المجتمع مثل الأسر المنتجة والفئات الأقل نفاذا في المجتمع ويعمل على تمكينهم من خلال تقديم الدعم المالي والفني، وتمثل تجربة مركز جنى في الســـعودية نموذجا ناجحة لهذا النوع من التمويل حيث يقدم المركز الدعم المالي والفني للأســـر المنتجة والفئات الأقل نفاذا في المجتمع، ويهدف إلى تمكينهم من خلال تقديم الدعم المالي والفني لتحقيق الاستقلالية المالية وتحسين الظروف المعيشية[28]. الثاني التمويل الأصغر الإسلامي من خلال البنوك والموسسات المالية: ويتم من خلال القطاع المالي الرسمي الذي يشرف عليه البنك المركزي السعودي.

المطلب الثاني: نبذة عن مركز جنى

تعد مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي أحد الكيانات التابعة لأوقاف الشيخ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، تأســس المركز في عام 2010م، ويشــرف عليها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وتعمل المؤسسة في مجال التمويل التنموي المستدام، وتساهم من خلال برامجها المتنوعة والصناديق المتخصصة في تحقيق الشمول المالي، ورفع معدلات التوظيف، وزيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج الإجمالي المحلي، وتهدف المؤسســة إلى دعم وتطوير الجهات الخيرية غير ربحية والأفراد بتقديم القروض الحسنة والحلول المالية للتنمية المجتمعية المســـتدامة وتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي للجهات الخيرية وغير ربحية والأفراد وتعزيز ثقافة التنمية المستدامة لدى منسوبي القطاع الخيري وغير ربحي والأفراد[29].

ويأتي مركز جنى كأحد البرامج النوعية لمؤسســة ســليمان بن عبد العزيز الراجحي للتمويل التنموي، وهو مشــروع اقتصــادي اجتماعي يقدم خدمات التمويل الحســن للســيدات الراغبات في تحســين الدخال المادي و إنشــاء المشــاريع التجارية الصــغيرة ومتناهية الصــغر، كما يعمل على تقديم خدمات التأهيل ونقل الخبرات العملية والاستشارات الفنية للمساعدة في بدء المشروعات لبناء أسر منتجة مكتفية، ذات أثر فاعل في المجتمع.

(27) موقع بنك التنمية الاجتماعية، نبذة عن البنك، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/about-us/aboutsdb

(28) موقع مركز جنى، نبذة عن المركز، https://jana-sa.org/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86

(29) موقع مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي https://rdf.org.sa/ar/node/4

ولدى المركز مجموعة واسعة من الشراكات مع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والجهات غير الربحية، في إطار تمكين الأسر المنتجة بالمملكة انطلقت الشراكة الاستراتيجية بين بنك التنمية الاجتماعية ومركز جنى من خلال تقديم الخدمات المالية وغير المالية للأسر المنتجة، وتهدف الاتفاقية بين بنك التنمية الاجتماعية ومركز جنى إلى تخصيص محفظة تمويلية من قبل البنك لمركز جنى لتقديم التمويل للأسر المنتجة من خلال فروعة المنتشرة بالمملكة، وتقديم خدمات التدريب والتأهيل للأسر المنتجة، والمساهمة في تعزيز دور الأسر المنتجة في الاقتصاد الوطني، وتقديم الخدمات غير المالية للأسر المنتجة[30].

المبحث الثالث: الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر في السعودية

المطلب الأول: الجهات الحكومية الاشرافية والمنظمة

يوجد في المملكة العربية السعودية عددًا من الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن بين هذه الجهات الحكومية الاشرافية والممكنة للتمويل الأصغر. وتعنى هذه الجهات بالاشراف والتنظيم وتوفير الدعم المالي والاقتصادي للفئات المستهدفة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية وتحفيز الادخار والتمويل. بالإضافة للجهات الحكومية المشرفة والممكنة للتمويل الأصغر في القطاع غير الربحي والوقفي.

الشكل رقم (1): عدة جهات حكومية في السعودية تعمل على تنظيم ودعم التمويل الأصغر والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة

(30) موقع بنك التنمية الاجتماعية، شركاء البنك الاستراتيجيون، مركز جنى، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/about-us/partners

البنك المركزي السعودي

أنشئ البنك في عام 1952م للمحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي، وكان يعرف سابقا باسم موسسة النقد العربي السعودي، ويشرف البنك على القطاع المالي الرسمي بما يشمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المرخصة، ويقوم البنك بتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته، ومراقبة المصارف التجارية وشركات التمويل والتأمين التعاوني وشركات المعلومات الائتمانية، ويعد البنك المركزي السعودي عضواً مؤسساً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية[31].

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

في عام 1440هـ تم إعادة تشكيل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ليصبح برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء[32]، واعتمد المجلس إطار حوكمة تحقيق رؤية المملكة 2030 في مايو 2016 للإشراف على سير عمل البرامج التنفيذية للرؤية، ومتابعة نتائج التقارير للتأكد من تحقيق أهدافها. كما اطلق المجلس برنامج التحول الوطني في يونيو 2016 بهدف تحسين أداء الأجهزة الحكومية وتعزيز كافة الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بالمستوى الخدمات المعيشية للأفراد.

أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اثنا عشر برنامجًا تنفيذيًا، وأُعلن عنها خلال الخمس سنوات الأولى من انطلاق الرؤية، وذلك للمساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030 وأهدافها الاستراتيجية. وتم تصميم برامج تحقيق الرؤية لترجمة هذه الرؤية إلى واقع، حيث يقوم هذه البرامج بمواءمة أنشطتها من خلال خطط التنفيذ المعتمدة التي تسترشد بالأهداف المحددة مسبقًا ومؤشرات الأداء الرئيسية[33]. وفي أبريل 2017 اعتمد المجلس برنامج تطوير القطاع المالي والذي يهدف لتحقيق الاستقرار والتنوع المالي ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وتطوير مؤسسات القطاع المالي وتفعيل التحول الرقمي، ومساعدة المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة، ويتبع للمجلس عدة جهات مثل صندوق الاستثمارات العامة[34].

---

(31) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام البنك المركزي السعودي لعام 1442هـ، رقم الوثيقة: م/36، جهة الإصدار: الديوان الملكي، تاريخ الاعتماد: ١١/٠٤/١٤٤٢ هـ.

(32) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، إعادة تشكيل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: أ/140، تاريخ الاعتماد: ٢٠/٠٤/١٤٤٠ هـ

(33) موقع رؤية 2030، https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/

(34) رؤية 2030، 2020، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ

صندوق التنمية الوطني

تأسس صندوق التنمية الوطني في تاريخ 13/01/1439هـ، بهدف تحقيق أثر كبير على التنمية ودعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تعزيز العلاقة التكاملية بين الصناديق والبنوك التنموية لتكون محققةً للغايات المنشودة من إنشائها ومواكبةً لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية في ضوء أهداف ومرتكزات رؤية السعودية 2030 من خلال توجيه الصناديق والبنوك التنموية في المملكة لتحسين أدائها وفعاليتها وتحقيق الاستدامة المالية، وضمان المواءمة مع أهداف رؤية السعودية 2030، والحد من التداخل بين أعمال ومهام الصناديق والبنوك التنموية، وتعزيز التنسيق بين الصناديق والبنوك التنموية، وتمكين الصناديق والبنوك التنموية من تحقيق أهدافها(35).

يشرف صندوق التنمية الوطني على 12 جهة تنموية في السعودية وهي صندوق التنمية الزراعية، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق التنمية الثقافي، وصندوق الفعاليات الاستثماري، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وصندوق التنمية السياحي، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق البنية التحتية الوطني(36).

بنك التنمية الاجتماعية

يعتبر البنك أحد ركائز التنمية الهامة في تمكين المواطنين ويلعب البنك دورا بارزا في تحقيق أهداف رؤية 2030 وزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة في الاقتصاد الوطني. تاريخ تأسيس البنك في عام 1971 تحت مسمى بنك التسليف ومر بعدة مراحل من التطور المستمر منذ نشأته ليعكس دوره كمؤسسة تنموية مهمة في المجتمع، وفي عام 2016 تغيير اسمه إلى "بنك التنمية الاجتماعية" لتوسيع دوره في تحقيق التمكين التنموي، وفي عام 1439هـ تم تعديل نظامه ليرتبط تنظيميًا بصندوق التنمية الوطني، كما يخضع البنك لمراقبة البنك المركزي السعودي(37).

يهدف البنك لتقديم قروض دون فائدة وخدمات غير مالية للمشاريع المتناهية الصغر، تشجيعاً لأصحابها على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص، وتنمية قطاع المشاريع المتناهية الصغر

(35) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تنظيم صندوق التنمية الوطني لعام 1439هـ، جهة الإصدار: مجلس الوزراء، رقم الوثيقة: 132، تاريخ الاعتماد: ٠٣/٠٣/١٤٣٩ هـ

(36) موقع صندوق التنمية الوطني، https://ndf.gov.sa/ar/about

(37) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام بنك التنمية الاجتماعية لعام 1427هـ، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: م/34، تاريخ الاعتماد: ٠٢/٠٦/١٤٢٧ هـ

ورعايته بما يعزز دوره في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وتقديم قروض دون فائدة للمنشـــآت الصـــغيرة والناشئة بما يساعد في رفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص للعمل. وتقديم خدمات فنية وإدارية مسـاندة للمنشـآت المسـتفيدة من خدمات البنك لرفع كفايتها وزيادة فرص نجاحها. والعمل على تشـجيع التوفير والادخار للأفراد والمؤســســـات في المملكة، وإيجاد الأدوات والبرامج التي تحقق هذه الغاية. وتحفيز القطاع الخاص للمشـــاركة في المســـؤولية الاجتماعية بإدارة المحافظ المالية الخاصـــة من قبل البنك وتوجيهها للمستفيدين من خدماته بما يحقق غايات الإنماء الاجتماعي[38].

بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء بنك المنشـآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2021م، ويتبع البنك تنظيما لصندوق التنمية الوطني، وصـــــدر نظام البنك في عام 1444هـ، ويهدف إلى دعم المنشـــــآت، وتنميتها من خلال توفير الحلول والخدمات والمنتجات التمويلية لها، ودعم وتطوير البنية التحتية لتمويلها، من خلال زيادة إجمالي محفظة القروض للقطاع المالي وسد الفجوة التمويلية وتعزيز مساهمة المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاســتقرار المالي لهذا القطاع الحيوي، وذلك ليكون ركيزة أســاســية للتنمية الاقتصــادية في المملكة العربية السعودية وممكّناً لتحقيق رؤية 2030[39].

ولتحقيق أهداف البنك تم نقل برنامج ضـمان تمويل المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة من الهيئة العامة للمنشـــآت الصـــغيرة والمتوســـطة إلى البنك، وتأســـس البرنامج بتاريخ 1425/05/04هـ، لتعظيم الأثر التنموي والاجتماعي من خلال التكامل مع جميع البنوك التنموية، والتغلب على معوقات تمويل المنشـــآت الصـغيرة والمتوسـطة المجدية اقتصـادياً والتي لا تملك القدرة على تقديم الضـمانات المطلوبة لجهات التمويل. وتشـجيع المؤسـسـات المالية على التعامل مع قطاع المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، إضـافة إلى جذب شـريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لم تعتاد على التعامل مع جهات التمويل وذلك لتنمية وتطوير قطاع المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة لتحقيق دورها الهام في الاقتصـاد الوطني من خلال مسـاهمتها في توفير فرص عمل جديدة[40].

---

(38) موقع بنك التنمية الاجتماعية، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/about-us/aboutus/establishment-begining

(39) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 1444هـــ، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: م/46، تاريخ الاعتماد: ٠٨/٠٤/١٤٤٤ هـ

(40) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، القواعد التنظيمية لبرنامج ضـمان التمويل للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة لعام 1442هـــ، جهة الإصدار: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، رقم الوثيقة: 2020/9/7، تاريخ الاعتماد: ٢٨/٠٤/١٤٤٢ هـ

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"

أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2016م، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وتقديم الدعم الفني والاستشاري والتدريبي لهذه المنشآت بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، والمساهمة في استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجعلها عنصراً مساهماً ومحركاً أساسياً للاقتصاد في المملكة، وإيجاد فرص استثمارية لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة تنافسيتها وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي. كما تعمل الهيئة على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتوفير البيئة المناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية[41].

وإيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال وتنظيمها، إضافة إلى وضع برامج ومبادرات لإيجاد فرص استثمارية للمنشآت والتعريف بها، والعمل على نقل التقنية ذات الصلة وتوطينها لتطوير أداء هذه المنشآت وإنتاجيتها، ويشمل ذلك سلاسل الإمداد، واقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المنشآت، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها[42].

المطلب الثاني: أبرز التشريعات ذات الصلة

تتناول العديد من الأنظمة والتشريعات العديد من المجالات المالية والتنموية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وتسعى هذه الانظمة والتشريعات إلى تنظيم وتطوير القطاعات المختلفة وتوفير الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الأهلية والجمعيات الخيرية والأسر المنتجة وغيرها، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وتعمل هذه الانظمة والتشريعات على تنظيم عمل المنشآت المتعلقة بالتمويل الأصغر في السعودية، وتحديد الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتطبيقها. وفي ما يلي نبذة عن الجهات واستعراض لأبرز التشريعات ذات الصلة بالتمويل الأصغر.

(41) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 1437هـ، جهة الإصدار: مجلس الوزراء، رقم الوثيقة: 301، تاريخ الاعتماد: ١٤٣٧/٠٧/١١ هـ

(42) موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، https://www.monshaat.gov.sa/about

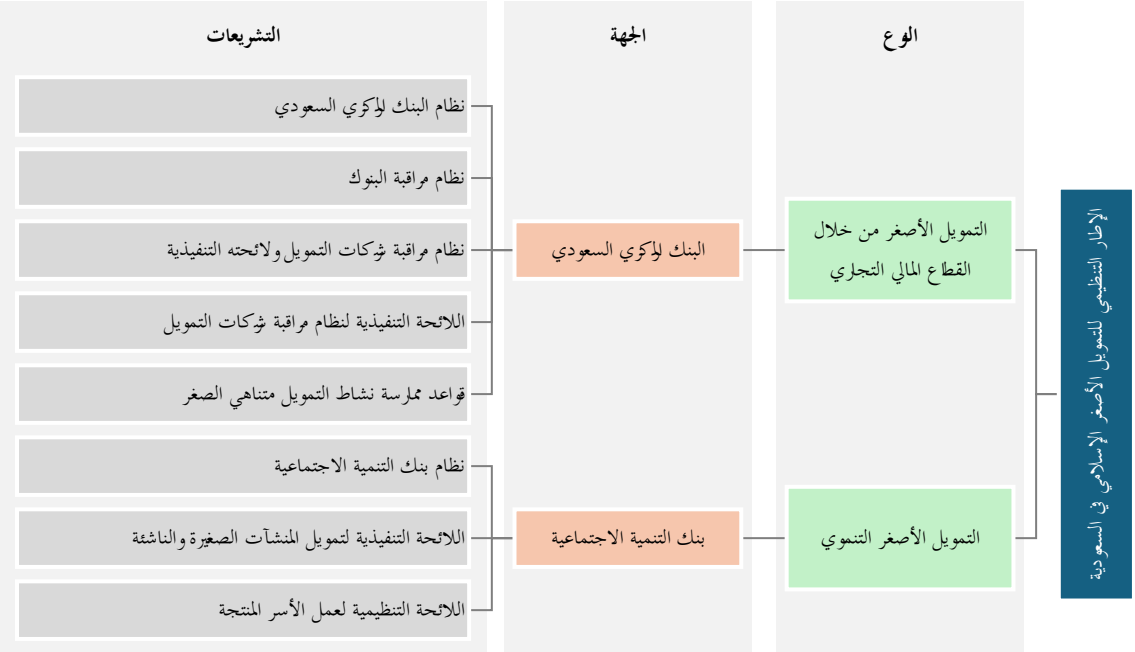

الشكل رقم (2): الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر الإسلامي في السعودية

التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي التجاري

نظام البنك المركزي السعودي

أنشئ البنك المركزي السعودي في عام 1952م للمحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي، وكان يعرف سابقا باسم موسسة النقد العربي السعودي، وصدر نظام في عام 1442هـ ليحل محل نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتمتع البنك بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيمياً بالملك[43].

ويشرف البنك على القطاع المالي الرسمي بما يشمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المرخصة، ويقوم البنك بتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته، ومراقبة المصارف التجارية وشركات التمويل والتأمين التعاوني وشركات المعلومات الائتمانية، ويعد البنك المركزي السعودي عضواً مؤسساً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية[44].

(43) موقع البنك المركزي السعودي، https://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/SAMAHistory.aspx

(44) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام البنك المركزي السعودي لعام 1442هـ، رقم الوثيقة: م/36، جهة الإصدار: الديوان الملكي، تاريخ الاعتماد: ١١/٠٤/١٤٤٢ هـ

نظام مراقبة البنوك

صدر نظام مراقبة البنوك في عام 1386 هـ، وهو إطار قانوني مهم يهدف لضمان استقرار وشفافية النظام المصرفي والمالي في المملكة العربية السعودية وينظم ويضبط أنشطة البنوك والمؤسسات المالية في البلاد. ويشمل النظام على شروط منح التراخيص لمزاولة الأعمال المصرفية، وضوابط للودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية، وينص على حظر استخدام كلمة "بنك" لغير المرخص لهم بمزاولة الأعمال المصرفية(45).

نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية

صدر نظام مراقبة شركات التمويل في ١٣/١٠/١٤٣٣ هـ، الموافق 2012م، يهدف إلى تنظيم ومراقبة شركات التمويل وضمان توفير خدمات التمويل بطريقة شفافة ومنافسة وفقًا للمعايير والمبادئ الدولية. ويتضمن النظام متطلبات وشروط للحصول على تراخيص شركات التمويل ومتطلبات للمراقبة والإشراف على عملياتها وتقديم التقارير والمعلومات المالية(46).

اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل

صدرت اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل في ٢٦/٠٤/١٤٣٤ هـ ، تحدد هذه اللائحة التنفيذية التفاصيل والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام مراقبة شركات التمويل، وتتضمن متطلبات محددة للحصول على تراخيص العمل والحفاظ عليها والإفصاح عن المعلومات المالية وإجراءات الرصد والمراقبة، وسياسات التمويل وإجراءاته، وحماية حقوق المستهلك في خدمات التمويل(47).

قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر

صدرت القواعد المحدثة في عام 2019م، وتهدف هذه القواعد لتنظيم عمل الشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل الأصغر في المملكة لأصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين ومَن في حكمهم، وذلك بما يتوافق

(45) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام مراقبة البنوك لعام 1386هـ، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: م/5، تاريخ الاعتماد: ٢٢/٠٢/١٣٨٦ هـ

(46) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام مراقبة شركات التمويل لعام 1433هـ، تاريخ الإصدار: ١٣/١٠/١٤٣٣ هـ، رقم الوثيقة: م/51.

(47) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل لعام 1434هـ، تاريخ الإصدار: ٢٦/٠٤/١٤٣٤ هـ، رقم الوثيقة: 2/م ش ت.

مع نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، وتشمل القواعد شروطًا للحصول على تراخيص العمل والمعايير المهنية والأخلاقية التي يجب على شركات التمويل الالتزام بها[48].

التشريعات المتعلقة بالتمويل التنموي

نظام بنك التنمية الاجتماعية

صدر نظام بنك التنمية الاجتماعية في عام 2006م، وحل هذا النظام محل نظام بنك التسليف السعودي لعام 1391هـ حيث كان يسمى بالبنك السعودي للتسليف والادخار، ويوضح النظام أدوار البنك ورأس ماله و ومصادره التمويلية[49].

اللائحة التنفيذية لتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة

صدرت في عام 1432هـ، وتهدف إلى وضع إطار يتضمن شروط وأحكام الحصول على تمويل من قبل بنك التنمية الاجتماعية لأغراض إنشاء المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وتضمنت اللائحة أهداف تمويل البنك للمنشآت الصغيرة والناشئة والتي تمثلت في دعم وتشجيع المواطنين المؤهلين للعمل الحر، والمساهمة في إيجاد فرص عمل للمواطنين، والمساهمة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الوطني، ودعم وتشجيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً، ودعم ذوي الدخل المحدود ونقلهم من الرعوية إلى التنموية[50].

اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة

الصادرة بقرار مجلس الوزراء في تاريخ 2018/10/16م، وتضمنت اللائحة نقل برنامج الأسر المنتجة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى بنك التنمية الاجتماعية، وحددت الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتنظيم عمل الأسر المنتجة وتشجيعها على الإنتاج والابتكار في مختلف المجالات. وتشمل هذه اللائحة شروط

(48) البنك المركزي السعودي، 2019م، قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر المحدثة، https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/Pages/Finance.aspx

(49) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام بنك التنمية الاجتماعية لعام 1427هـ، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: م/34، تاريخ الاعتماد: ٠٢/٠٦/١٤٢٧ هـ

(50) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، اللائحة التنفيذية لتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة لعام 1432هـ، جهة الإصدار: بنك التنمية الاجتماعية، تاريخ الاعتماد: ١١/٠٣/١٤٣٢ هـ

الحصـول على الدعم المالي والإجراءات اللازمة لتقديم الطلبات. وهدفت اللائحة إلى تنظيم أوضـاع الأسـر المنتجة بما يضـبط طريقة عملها ويجعلها كيانات تعتمد على نفسـها، ودعم الأسـر المنتجة ماديًّا ومعنويًّا، وتدريب الأسـر المنتجة وتأهيلها ومسـاعدتها على جعل منتجاتها قادرة على المنافسـة وعلى تسـويقها محليًّا ودوليًّا، وإيجاد بيئة عمل ومنافذ ملائمة لتزاول من خلالها الأسر المنتجة نشاطاتها التي تمارسها أو التي يمكن تأهيلها للقيام بها؛ لرفع مسـتوى معيشـتها وتشـجيعها على الإنتاج والعمل الحر، وتوسـيع مشـاركة المرأة السعودية وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحويل شريحة من الأسر من مستهلكة إلى منتجة[51].

التشريعات المتعلقة بالقطاع غير الربحي

تلعب منظمات القطاع غير الربحي دورا مهما حيث تقوم بتقديم التمويل التنموي للمسـتفيدين من خلال الشراكة مع بنك التنمية الاجتماعية الجهات الداعمة الأخرى، كما تستفيد من برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، في تعزيز دور التمويل الأصغر في التنمية المجتمعية.

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

صـادر نظام الجمعيات والمؤسـسـات الأهلية في 2015م، يهدف هذا النظام إلى تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته بالإضـافة إلى المسـاهمة في التنمية الوطنية وتعزيز مسـاهمة المواطن في إدارة وتنمية المجتمع، وتفعيل ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، وتحقيق تكافل اجتماعي[52]. اصـبح المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي المركز الجهة المسـؤولة عن النظام بعد انتقال مهام تنظيم وتطوير القطاع الغير ربحي في المملكة له من وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية. وفي ١١/٠٦/١٤٣٧ هـ صـدرت اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسـسـات الأهلية لتحدد الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتطبيق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة العربية السعودية[53].

(51) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة لعام 1440هـ، جهة الإصدار: مجلس الوزراء، رقم الوثيقة: 92، تاريخ الاعتماد: ٠٧/٠٢/١٤٤٠ هـ.

(52) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعام 1437هـ، جهة الإصدار: الديوان الملكي، رقم الوثيقة: م/8، تاريخ الاعتماد: ١٩/٠٢/١٤٣٧ هـ

(53) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعام 1437هـ، جهة الإصدار: وزارة الشؤون الاجتماعية، رقم الوثيقة: 73739، تاريخ الاعتماد: ١١/٠٦/١٤٣٧ هـ

تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

صـــدر تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بموجب قرار مجلس الوزراء في 2021/06/01 م، ويرتبط المركز مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتأسس المركز في سياق تنمية القطاع غير الربحي الذي يعد هدفًا إسـتراتيجيًّا ضـمن خطة رؤية 2030 الهادفة إلى تمكين القطاع غير الربحي، وتحقيق أثر أعظم للقطاع على الصـعيدين الاجتماعي والاقتصـادي وتفعيل دور القطاع غير الربحي في تحقيق التنمية المسـتدامة من خلال تنظيم دور منظمات القطاع غير الربحي وتفعيله وتوسـيعه في المجالات التنموية، والعمل على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص، والإشراف المالي والإداري والفني بالتنسيق مع الوحدات الإشرافية في الجهات الحكومية، وزيادة التنسيق والدعم من خلال التواصل مع الجهات الحكومية المعنية(54). وكانت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الجهة المسؤولة عن إنشاء الجمعيات والإشراف عليها إلى جانب الجهات الإشـرافية ذات الصـلة، لكن تم نقل الاختصـاصـات والمهام والمبادرات المتعلقة بالقطاع غير الربحي للمركز، وبذلك يصبح المركز الجهن التنظيميه والإشرافية للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية(55).

الخاتمة

تناول البحث الجهات الاشرافية ذات العلاقة بالتمويل الأصغر الإسلامي واستعرض الممارسات في عدة دول إسلامية شملت بنجلاديش وإندونيسيا وماليزيا، واستعرض البحث الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر في السعودية. وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج تمثلت في ارتباط التمويل الأصغر الإسلامي ودعم المشاريع متناهية الصغر بمستهدفات رؤية 2030ن ووجود عدد من الجهات الحكومية الإشرافية والمنظمة للتمويل الأصغر في السعودية، كالبنك المركزي السعودي، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبنك التنمية الاجتماعية. بالإضافة لصدور العديد من الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بالتمويل الأصغر في السعودية، كنظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، واللائحة التنفيذية لتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة، واللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة. كما توصل البحث لوجود نوعين من التمويل الأصغر الإسلامي في السعودية: التمويل الأصغر التنموي الذي يقوده بنك التنمية الاجتماعية، والتمويل الأصغر الإسلامي التجاري من خلال البنوك والمؤسسات المالية التي يشرف عليها البنك المركزي السعودي.

(54) موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، https://ncnp.gov.sa/ar

(55) المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 1442هـــ، جهة الإصـدار: مجلس الوزراء، رقم الوثيقة: 618، تاريخ الاعتماد: ٢٠/١٠/١٤٤٢ هـ

المراجع

REFERENCES

1. Habīb A'tiyah wa Abdul Karīm Qundūz. Dawāfi' at-Tamwīl al-Asghār al-Mutawāfaq ma'a al-Syarī'ah fi al-Duwali al-'Arabiyyah, Sundūq al-Naqdi al-'Arabiy, 2021, al-'Adad 170, 19-26.
2. Al-Bank al-Markaziy al-Sa'udiy, 2019 M, Qawā'id Mumārasah Nasyāti at-Tamwīl Mutanāhi al-Sighari al-Muhdathah.
3. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, I'ādah Tashkīl Majlis al-Syu'ūn al-Iqtisādiyyah wa al-Tanmiyah, Jihah al-Isdār : Ad-Dīwān Al-Malaki, Raqm al-Wathiqah :1 40/A, Tārikh al-I'timād : 20/4/1444H.
4. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, al-Qawā'id al-Tanzīmiyyah li Barnāmij Domāni al-Tamwīl li al-Munsya'āt al-Soghirah wa al-Mutawassitoh li 'Aām 1442 H, Jihah al-Isdār: al-Hai'ah al-'Ammah li al-Munsya'āt al-Soghirah wa al-Mutawassitoh, Raqm al-Wathiqah: 7/9/2020, Tārikh al-I'timād: 28/4/1442H.
5. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, al-Lā'ihah al-Tanzīmiyyah li 'Amali al-Usar al-Muntijah li 'Amm 1440 H, Jihah al-Isdār: Majlis al-Wuzarā', Raqm al-Wathiqah: 92, Tārikh al-I'timād 7/2/1440H.
6. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, al-Lā'ihah al-Tanzīmiyyah li Tamwīl al-Masyarī' al-Soghīrah wa al-Nāsyi'ah li 'Amm 1432H, Jihah al-Isdār: Bank al-Tanmiyah al-Ijitimā'iyyah, Tārikh al-I'timād: 11/3/1432H.
7. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, al-Lā'ihah al-Tanfīzīyyah li Nizām al-Jam'iyyāt wa al-Muassasāt al-Ahliyyah li 'Amm 1437H, Jihah al-Isdār: Wizārah al-Syu'un al-Ijitimā'iyyah, Raqm al-Wathiqah: 73739, Tārikh al-I'timād: 11/6/1437H.
8. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, al-Lā'ihah al-Tanfīzīyyah li Nizām Murāqabah Syarikāt al-Tamwīl li 'Amm 1434H, Tārikh al-Isdār: 26/4/1434H, Raqm al-Wathiqah: 2/Mim Syin Ta.
9. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Tanzīm Al-Markaz al-Watoniy li Tanmiyah al-Qitā' ghair al-Ribhiy li 'Amm 1442H, Jihah al-Isdār: Majlis al-Wuzarā' , Raqm al-Wathiqah: 618, Tārikh al-I'timād: 20/10/1442H.
10. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Tanzīm al-Hai'ah al-'Ammah li al-Munsya'āt al-Soghirah wa al-Mutawassitoh li 'Aām 1437H, Jihah al-Isdār: Majlis al-Wuzarā', Raqm al-Wathiqah: 301, Tārikh al-I'timād: 11/7/1437H.
11. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Tanzīm Sundūq al-Tanmiyah al-Watoniy li 'Amm 1439H, Jihah al-Isdār: Majlis al-Wuzarā', Raqm al-Wathiqah 132, Tārikh al-I'timād: 30/3/1439H.
12. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām al-Bank Al-Markaziy al-Sa'udiy li 'Amm 1442H, Raqm al-Wathiqah 36/M, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Tārikh al-I'timād 11/4/1442H.
13. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām al-Bank Al-Markaziy al-Sa'udiy li 'Amm 1442H, Raqm al-Wathiqah: 36/M, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Tārikh al-I'timād 11/4/1442H.
14. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām al-Jam'iyyāt wa al-Muassasāt al-Ahliyyah li 'Amm 1437H, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Raqm al-Wathiqah: 8/M, Tārikh al-I'timād: 19/2/1437H.
15. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām al-Bank al-Tanmiyah al-Ijitimā'iyyah li 'Amm 1427H, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Raqm al-Wathiqah 34/M, Tārikh al-I'timād: 2/6/1427H.

16. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām al-Bank al-Munsya'āt al-Soghirah wa al-Mutawassitoh li 'Aām 1444H, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Raqm al-Wathiqah: 46/M, Tārikh al-I'timād: 8/4/1444H.
17. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām Murāqabah al-Bunūk li 'Amm 1386H, Jihah al-Isdār: Al-Dīwān Al-Malaki, Raqm al-Wathiqah: 5/M, Tārikh al-I'timād: 22/2/1386H.
18. Al-Markaz al-Watoniy lil Wathā'iq wa al-Mahfuzāt, Nizām Murāqabah Syarikāt al-Tamwīl li 'Amm 1433H, Tārikh al-Isdār: 13/10/1433H, Raqm al-Wathiqah: 51/M.
19. Ru'yah 2030, 2020, Wathīqah Barnāmij Tatwīr al-Qitā' al-Māliy, Khuttoh al-Tanfīz.
20. Sarrah Budhiyāf; Abdul Mālik Budhiyāf, *al-Tamwīl al-Islāmiy wa Dauruhu fi Tahqiq al-Tanmiyah al-Mustadāmah*, Majallah Iqtisād al-Māl wa al-A'māl, al-Mujallad 3, Adad 1, 2018, 89-104.
21. Muhammad Mas'ūdi, Wahlais Abd Qādir. *Tajārib al-Tamwīl al-Asghār al-Islamīy fi al-Duwali al-'Arabiyyah*, Majallah al-'Ulūm al-Insāniyyah wa al-Ijitimā'iyyah, Jāmi'ah Bātinah, 2019, al-Majallad 20, Adad 1, 37-56.
22. Mawqi' al-Bank Al-Markaziy al-Sa'udiy https://www.sama.gov.sa/ar-sa
23. Mawqi' al-Markaz al-Watoniy li Tanmiyah al-Qitā' ghair al-Ribhiy https://ncnp.gov.sa/ar
24. Mawqi' al-Hay'ah al-'Ammah li al-Munsya'āt al-Soghirah wa al-Mutawassitoh https://www.monshaat.gov.sa/about
25. Mawqi' Amanah Ikhtiar Malaysia https://www.aim.gov.my/hubungi_kami
26. Mawqi' Bank al-Tanmiyah al-Ijitimā'iyyah, al-Tamwīl al-Ijitimā'iy https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans
27. Mawqi' Bank al-Tanmiyah al-Ijitimā'iyyah, Syuraka' al-Bank al-Istirātījiyyun, Markaz Jana. https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/about-us/partners
28. Mawqi' Bank al-Tanmiyah al-Ijitimā'iyyah, Nubzah 'an al-Bank https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/about-us
29. Mawqi' Ru'yah 2030 https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps
30. Mawqi' Ru'yah al-Sa'udiyyah 2030 https://www.vision2030.gov.sa/a
31. Mawqi' Barnāmij al-Tahawwul al-Watoniy https://www.mep.gov.sa/ar/Pages/NTP.aspx
32. Mawqi' Sundūq al-Tanmiyah al-Watoniy https://ndf.gov.sa/ar/about
33. Mawqi' Majmū'ah al-'Isyrīn https://www.g20.org/about-the-g20.html
34. Mawqi' Markaz Jana, Nubzah 'an al-Markaz https://jana-sa.org
35. Mawqi' Mu'assasah Sulaymān al-Rājihiy li al-Tamwīl al-Tanmawi https://rdf.org.sa/ar/node/4
36. Adnan, Muhammad Akhyar, and Shochrul Rohmatul Ajija. The effectiveness of baitul maal wat tamwil in reducing poverty: The case of Indonesian Islamic microfinance institution. Humanomics, 2015, 31.2, 160-182.
37. Hans Seibel; and Wahyu Agung. Islamic microfinance in Indonesia. University of Cologne, Development Research Center, Working Paper, 2006.
38. Hartomi Maulana, Dzuljastri Abdul Razak, and Adewale Abideen. Factors influencing behaviour to participate in Islamic microfinance. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2018, 11.1, 109-130.
39. Neema Mori. Roles of stakeholders in strategic decision-making of microfinance organizations. International Business & Economics Research Journal, 2010, 9.7: 51-64.

40. NGO-MFIs In Bangladesh, A Statistical Publication, Microcredit Regulatory Authority, June 2019.
41. Nik Nur Azmi; and Mohamed Thaker. Literature Survey on Islamic Microfinance. Global Review of Islamic Economics and Business 2020, 8.1: 023-033.
42. Salwana Hassan, Rashidah Abdul Rahman, Nordin Abu Bakar, Rohani Mohd, and Aliyu Dahiru Muhammad. Designing Islamic Microfinance Products for Islamic Banks in Malaysia. Middle East Journal of Scientific Research, 2013, 17, no. 3, 359–66.
43. Savas Alpay; and Mohamed Haneef. Integration of Waqf and Islamic microfinance for poverty reduction: Case studies of Malaysia, Indonesia and Bangladesh, The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) and International Islamic University Malaysia (IIUM), 2015, 10-15.
44. Syed Ahmad. Microfinance in Bangladesh: A Case Study on Islamic Microfinance, Istanbul University, Thesis for Master of Business Administration, 2020, 32-41.
45. Taufik Akbar and Siti Nabiha. Performance of Islamic Microfinance Banks: The Case of a Developing Country. in FGIC 2nd Conference on Governance and Integrity, KnE Social Sciences, 2019, pages 268–288.